

متابعة

الميكانيك في عهدة لجنة وزارية: فرصة أم تمديد أزمة؟



(هروان طحطح)

حالية مشغلة للمرفق بأسعار مقبولة. خوري يوضح أن النقاش سيركز على الأسعار المطروحة، فسعر الشركة الفائزة بالمنافسة وهو 440 مليون دولار على 10 سنوات ليس طبيعياً وليس منطقياً.

من جهته، علق رئيس اتحاد النقل البري بسام طليس على قرار مجلس الوزراء بأن «النقابات عوّلت على ضمانة رئيس الجمهورية للاتفاق معها لجهة إعادة طرح إدارة هذا المرفق إلى المربع الأول، أي كان الصفقة أو مناقصة التلزييم لم تتم أبداً، وهذا ما حصل، وبالتالي فإن أي قرار كان سيصدر عن مجلس الوزراء، سواء بإحالة الملف إلى اللجنة الوزارية أو غير ذلك هو تفصيل بالنسبة إلينا».

السؤال المطروح: هل سيتم تكليف اللجنة الوزارية لدراسة الملف من ألفه إلى يائه فرصة لإعادة النظر في إدارة هذا المرفق ومقاربتها قانونياً وتمكين القضاء وأجهزة الرقابة وإدارة المناقصات تحت سقف ضمان مصلحة الدولة والمواطن بعيداً عن منطق التسويات، أم سيكون الأمر مجرد تأجيل للأزمة القائمة، حيث يستمر المشغل الحالي بتسيير المرفق العام واستيفاء بدلات الخدمة من المواطنين من دون أي مسوغ قانوني، وخصوصاً أن الدولة استعادت فعلاً القطاع عام 2013 حين انتهى عقد ال BOT مع شركة فال؟

إلا أن مصادر وزير الداخلية أكدت له «الأخبار» أن «المطلوب أولاً أن ندع اللجنة تجتمع وترفع توصيتها إلى مجلس الوزراء»، مشيرة إلى أن الملف لم يناقش نظراً إلى ضيق الوقت، وإن كان الوزير المشنوق نقل وجهة نظر النقابات كما وعدنا من خلال كتابته إلى المجلس ومطالبته بإدراج الملف على جدول الأعمال، ليستقر رأي الوزراء على تشكيل اللجنة. مصادر وزير المال رأت هي أيضاً أن الأمر مفتوح للنقاش داخل اللجنة، علماً بأن الوزير علي حسن خليل كان قد أودع في وقت سابق مجلس الوزراء الملاحظات التي تدعو إلى عدم السير بنتائج المناقصة التي اتخذ مجلس شوري الدولة قراراً بوقف تنفيذها.

التوجه ليس محسوماً، بحسب وزير الاقتصاد رائد خوري، فاللجنة ستأخذ وقتها في دراسة الملف ولا داعي للعجلة طالما أن هناك شركة

أحلك مجلس الوزراء ملف المعاينة الميكانيكية إلى لجنة وزارية برئاسة رئيس الحكومة، وفيما يؤكد أعضاء اللجنة أن النقاش سيتناول إدارة الملف من ألفه إلى يائه، أعلنت وزير الاقتصاد أن أسعار الشركة الفائزة أساسية للنقاش

فانت الحاج

لم يناقش مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة أمس ملف المعاينة الميكانيكية، كما كان مقرراً، بل قرر إحالته إلى لجنة وزارية برئاسة رئيس الحكومة سعد الحريري وعضوية وزراء الداخلية نهاد المشنوق والمال علي حسن خليل والعدل سليم جريصاتي والاقتصاد رائد خوري. وكان الملف قد أدرج على جدول أعمال الجلسة، بطلب من الوزير المشنوق وبعد تعهد قطعه رئيس الجمهورية ميشال عون لاتحادات ونقابات قطاع النقل البري بطرحه في أول جلسة لمجلس الوزراء بعد نيل ثقة المجلس النيابي، والذي فُتحت على أثره اعترافاً دام 62 يوماً أمام مراكز المعاينة الميكانيكية الأربعة.

الجلسة لم تشهد أي نقاش في الموضوع باستثناء ما قاله وزير الدفاع يعقوب الصراف لجهة إعلانه أنه لم يعد له أي صلة بمجموعة شركات جودة لبنان، والتي كانت طرفاً في مناقصة تلزييم منشآت المعاينة، إذ كان الصراف مفوضاً بالتوقيع عنها. وعلمت «الأخبار» أن الصراف تنازل عن حصته في الشركة عندما أصبح وزيراً منعاً لتضارب الصلاحيات وأبلغ محاميي المجموعة بذلك. قبل ذلك، أي قبل تشكيل الحكومة وتسميته وزيراً للدفاع، وجّه الصراف رسالة إلى وزير الداخلية أعرب فيها عن استعداد المجموعة لأن تتولى إدارة المرفق لمدة ستة أشهر على سبيل التجرب ومن دون أي مقابل بشكل يؤمن الإدارة المالية والهندسية والميكانيكية والإدارية للمشروع، فضلاً عن تدريب وتأهيل الفريق العامل في المعاينة وإشرافها على عملية انتقال المحطات بكامل مقدراتها من عاملين ومعدات واليات وبرامج معلوماتية.

ستسير المصارف الأخرى على خطى مصرف لبنان لتصريف سيولتها بالعملة اللبنانية؟

عدنا إلى وضع ما قبل عام 2009

يختلف وضع «مصرف الإسكان» عن وضع المصارف التجارية الباقية، فمصادر تمويله محصورة بـ«مصرف لبنان»، وتسليفاته تقرّر وفق مبالغ التمويل التي يحصل عليها. وبحسب مدير قسم البحوث والدراسات الاقتصادية في مجموعة «بنك بيبيلوس»، نسيب غبريل، استحصل «مصرف الإسكان» على مصادر تمويل جديدة سمحت له بتخفيض الفائدة، في إطار السياسة التحفيزية التي أقرها مصرف

شروط الحصول على قرض لم تتغير وبقيت موجهة لذوي الدخل المتوسط

لبنان، والتي خصّصت 60% من الرزمة المالية لتمويل القروض السكنية وتشجيع الطلب على المساكن. ويتابع: «اعتمدت المصارف التجارية هذه السياسة منذ عام 2009 عندما سمح المصرف المركزي بتسليف الاحتياطي، فخفضنا الفوائد على التسليفات السكنية لتوازي فوائد مصرف الإسكان، اليوم عدنا إلى وضع ما قبل عام 2009، ولا توجد أي خطوة مُعلنة للسير على خطاه، إذ بمقارنة القروض الممنوحة من المصارف التجارية خلال الفترتين، (أي قبل عام 2009 وما بعده)، لم تتبدّل نتائج الأعمال لوجود سقف محدّد للتسليف لدى «مصرف الإسكان»،

قد يسمح له بزيادة عدد الطلبات نتيجة التخفيض الحاصل، لكن دون أن يتمكن من تغطيتها كلها. لكن كيف ستشغل المصارف سيولتها بالعملة اللبنانية؟ يردّ غبريل: «بحسب السياسة التي أقرها مصرف لبنان، ستقسم السيولة إلى ودائع لديه، وتسليفات بفائدة 5% للدولة اللبنانية، وتسليفات للقطاع الخاص».

تجار البناء: إنها ساعة الفرج

لا شك في أن تخفيض الفائدة سيحرّك الطلب على الشقق الشاغرة المكسدة، لكنه، بحسب غبريل، لن يولد ارتفاعاً على الطلب مماثلاً لما شهدناه بين عامي 2007 و2010. إلا أن رئيس جمعية تجار البناء إيلي صوما يعوّل على الخطوة «للنهوض بالقطاع مجدداً وتشجيع عملية الشراء».

قبل عام 2012، كان قطاع البناء ينتج نحو 25 ألف شقة سكنية سنوياً، قبل أن ينخفض إلى نحو 16 ألف شقة بين عامي 2012 و2016 بسبب تراجع الطلب الخارجي الخليجي، ولكون أغلب المساحات المبنية كبيرة ولا سوق محلية لها، مع العلم بأن 9 آلاف من أصل 16 ألف شقة تباع اليوم من خلال المؤسسة العامة للإسكان ومصرف الإسكان، والقروض السكنية، وألف شقة تشتري نقداً من الميسورين، وألف أخرى تباع للمغتربين (كانت نحو 4 آلاف شقة قبل عام 2012). فيما تتكدّس نحو 5 آلاف شقة، بما يبقى الوضع مستقراً.

يشير صوما إلى أن «السوق تحرك اليوم، وهناك فورة بناء مستجدة للاستفادة من التراخيص الممنوحة سابقاً، سترفع عدد الشقق إلى 25 ألف وحدة سنوية مجدداً، يُضاف